

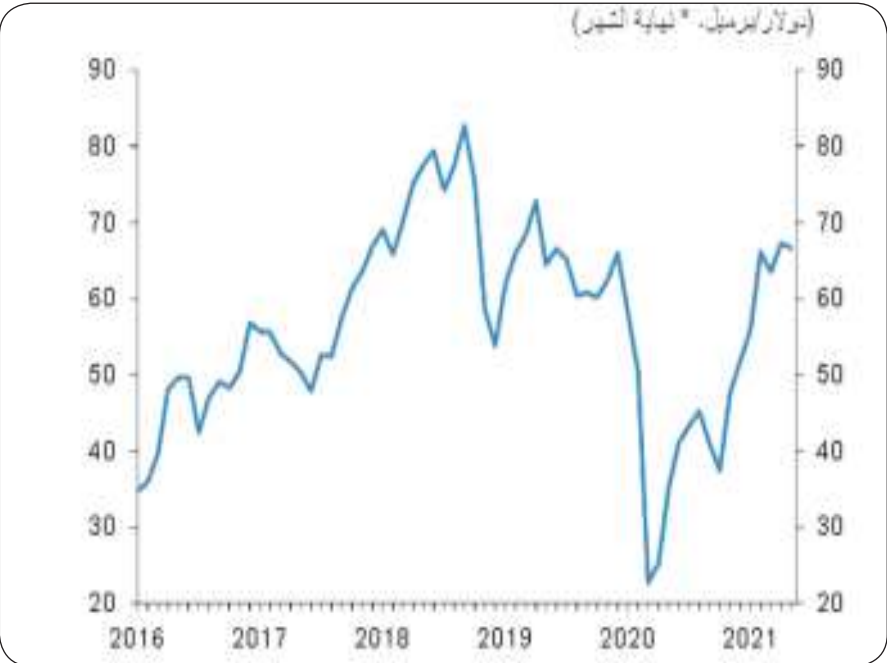
مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.4 % خلال الربع الأول

«الوطني»: توقعات بنمو قوي للاقتصاد الأمريكي..

والتضخم يثير مخاوف كبيرة

معدل النمو الاقتصادي الصيني يقفز إلى 18 % على أساس سنوي خلال الربع الأول لكن بعض المؤشرات الرئيسية جاءت أضعف من المتوقع

الرغم من ارتفاع حالات الإصابة بالفيروس في البرازيل، وتفاقم الوضع في الهند، واستمر الزخم الإيجابي في شهر مايو، إذ تجاوز سعر مزيج خام برنت 70 دولارا في 17 مايو. وفي الولايات المتحدة وأوروبا، تشير بيانات حركة المرور على الطرق البرية والجوية إلى زيادة تنقل المستهلكين بعد تخفيف القيود وتسريع وتيرة برامج اللقاحات. وفي ذات الوقت، ارتفعت معدلات تكرير النفط الخام في الصين في الربع الأول من 2021 بنسبة 17.8 % على أساس سنوي إلى 14.2 مليون برميل يوميا، بعد ارتفاع الواردات بقوة على أساس ربع سنوي. واستفاد النفط أيضا من ارتفاع أسعار السلع على نطاق واسع، بعد ارتفاع الطلب بعد الجائحة على المعادن والمواد الغذائية في ظل قيود جانب العرض. وأشارت توقعات منظمة الأوبك وكالة الطاقة الدولية في تقاريرهما الشهرية عن اسواق النفط، حدوث عجزا شديدا في الإمدادات في النصف الثاني من عام 2021 في ظل تجاوز الطلب للعرض بكثير من مليون برميل يوميا في الربع الثالث من عام 2021 والذي قد يصل إلى 2 مليون برميل يوميا في عام 2021. ويأتي ذلك على الرغم من عودة الأوبك وحلفائها لإنتاج أكثر من 2 مليون برميل يوميا من الإمدادات الإضافية بنهاية يوليو وعلى الرغم من ضعف الطلب على النفط نتيجة لتفشي الجائحة في الهند. واستشهدا بالمخاوف الخاصة بالهند، إلى جانب ضعف استهلاك النفط بمستويات أقل مما كان متوقعا في الاقتصادات المتقدمة في الربع الأول من عام 2021، خفضت وكالة الطاقة الدولية توقعات نمو الطلب الإجمالي على النفط لعام 2021 على النبط إلى 5.4 مليون برميل يوميا. وقد تشهد الأسعار بعض الدعم وتصل إلى مستويات أعلى في النصف الثاني من عام 2021 وذلك على الرغم من أن إمكانية عودة الإنتاج الإيراني إلى السوق وإضفاء نغمة سلبية على تلك الإجراءات قد يساهم في تعزيز الأسعار على خلفية انباء تفيد بتقدم محادثات الاتفاق النووي لخطة العمل الشاملة المشتركة المعاد تشكيلها.



رسم بياني يوضح تباين سعر خام برنت

ارتفاع الطلبات الجديدة بوتيرة بطيئة. إلا أنه على الرغم من ذلك، فإن الأمر الذي يدعو للقلق بالفعل هو الانخفاض المستمر في التوظيف (تراجع على مدى 14 شهرا متتاليا)، وإن كان بوتيرة أبطأ، وتزايد الضغوط التضخمية الناجمة عن قيود العرض وارتفاع أسعار المواد الخام، إذ بلغ معدل تضخم أسعار الجملة أعلى مستوياته المسجلة في 11 عاما عند مستوى 10.5 % في أبريل (على الرغم من تراجع مؤشر أسعار المستهلكين إلى 4.3 % مقابل 5.5 % في مارس). ومستقبليا، فإن ضعف سوق العمل، وهو الأمر الذي يستمر في تقييد المعنويات، قد يساهم في تأخير انتعاش الطلب المحلي، وبالتالي يشكل خطرا يهدد توقعات الاقتصاد. كما قد يؤدي ارتفاع أسعار السلع الأخرى إلى دفع التضخم إلى تجاوز المستوى المستهدف للبنك المركزي الذي يتراوح ما بين 4-6 % مما يحد من إمكانية خفض سعر الفائدة، بينما يشير ارتفاع مستويات الدين العام إلى توافر مساحة محدودة لتخصيص دعم مالي ضخم. وفي ضوء تلك الظروف المعاكسة، قد تكون توقعات صندوق النقد الدولي السابقة للنمو بنسبة 12.5 % للسنة المالية 2021/2022 متفائلة، لا سيما إذا استمرت الموجة الحالية لتفشي الفيروس في الهند (على الرغم من وجود لائش على أنها ربما بلغت ذروتها في منتصف مايو). وفي هذا السياق، خفضت وكالة موديز مؤخرا تقديرات النمو الاقتصادي للهند في السنة المالية 2021/2022 إلى 9.3 % على أساس سنوي مقابل 13.7 % في تقدير سابق. النمط يرتفع بفضل معنويات التفاؤل ارتفعت أسعار العقود الآجلة لمزيج خام برنت بنسبة 5.8 % في أبريل لتغلق عند مستوى 67.3 دولارا للبرميل بدعم من ظهور بعض المؤشرات الدالة على تحسن وتيرة التعافي الاقتصادي في الولايات المتحدة وأوروبا والصين وعلى

أساس سنوي في أبريل مقابل 14.1 % الشهر السابق، بينما تباطأ نمو مبيعات التجزئة إلى 17.7 % على أساس سنوي في أبريل، مقابل القفزة الكبيرة التي شهدها في مارس بنسبة 34 %. وبمستوى أضعف بكثير مما كان متوقعا. ويعكس هذا الاتجاه التراجعي تلاشي التأثيرات الأساسية المؤاتية، وعودة أنشطة الأعمال إلى اتجاهاتها السابقة قبل الجائحة بعد سحب سياسات الدعم والتخفيف المالي. إلا أن مؤشر مديري المشتريات المحلية والخارجية، وعلى صعيد آخر، أقر مصنع السياسات في بنك اليابان الإبقاء على أسعار الفائدة المنخفضة. وانخفض المؤشر الأساسي لأسعار المستهلك (الذي يستغني الأغذية الطازجة) للشهر الثامن على التوالي في مارس، بنسبة 0.1 % على أساس سنوي (مقابل 0.4- % في فبراير)، مع تراجع وتيرة الانخفاض هامشيا بسبب تزايد تكلفة الوقود. وقد يساهم خفض رسوم الهاتف النقال في الحد من توقعات زيادة تأثير قاعدة الاساس لمؤشر أسعار المستهلكين في أبريل على أساس سنوي. ووفقا لتقديرات بنك اليابان التي أعلنتها مؤخرا فإنه من غير المرجح أن يصل التضخم إلى مستوى 2 % المستهدف حتى بعد السنة المالية 2024، إذ يتوقع تزايد النمو تدريجيا في ظل الضغوط المستمرة المرتبطة بالجائحة التي يتعرض لها الاقتصاد الهندي

فرضت الهند قيوداً جديدة على إثر الموجة الحادة الأخيرة من تزايد حالات الإصابة بالفيروس في كافة أنحاء البلاد، وهو الأمر الذي قد يؤثر سلبا على الثقة ويهدد بعرقلة الانتعاش الاقتصادي الذي بدأ في الظهور في وقت سابق من العام الحالي. ومن الأمور التي تدعو إلى التفاؤل المربنا، إذ انخفض مؤشر مديري المشتريات المركب إلى 55.4 فقط في أبريل مقابل 56 نقطة في مارس، فيما يعزى إلى

أربع جبهة أخرى، ارتفعت قراءة مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات إلى 49.5 في أبريل مقارنة بمستويات مارس، إلا أنه ما يزال يشير إلى الانكماش، وعزت الشركات ذلك إلى التأثير السلبي للتدابير الاحترازية على طلب المستهلكين. وفي المقابل، ارتفع مؤشر مديري المشتريات لقطاع الصناعة في أبريل بأسرع وتيرة يشهدها منذ أكثر من ثلاث سنوات (53.6 مقابل 52.7 في مارس). ويرجع الفضل في هذا التحسن إلى قوة الطلبات المحلية والخارجية. وعلى صعيد آخر، أقر مصنع السياسات في بنك اليابان الإبقاء على أسعار الفائدة المنخفضة. وانخفض المؤشر الأساسي لأسعار المستهلك (الذي يستغني الأغذية الطازجة) للشهر الثامن على التوالي في مارس، بنسبة 0.1 % على أساس سنوي (مقابل 0.4- % في فبراير)، مع تراجع وتيرة الانخفاض هامشيا بسبب تزايد تكلفة الوقود. وقد يساهم خفض رسوم الهاتف النقال في الحد من توقعات زيادة تأثير قاعدة الاساس لمؤشر أسعار المستهلكين في أبريل على أساس سنوي. ووفقا لتقديرات بنك اليابان التي أعلنتها مؤخرا فإنه من غير المرجح أن يصل التضخم إلى مستوى 2 % المستهدف حتى بعد السنة المالية 2024، إذ يتوقع تزايد النمو تدريجيا في ظل الضغوط المستمرة المرتبطة بالجائحة التي يتعرض لها الاقتصاد الصيني وتراجع بعض المؤشرات الرئيسية الإجمالي بنسبة 18.3 % على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2021 مدعوما بتأثيرات العوامل الأساسية لقاعدة المقارنة نظرا للقيود التي تم فرضها في بداية العام الماضي والتي شهدت تراجعا حادا في أنشطة الأعمال. إلا أن بعض المؤشرات الرئيسية تشير إلى أن الطلب ما يزال هشا. فعلى سبيل المثال، سجل الناتج الصناعي نموا بنسبة 9.8 % على

عند مستوى أقل بنسبة 0.7 %، هذا بالإضافة إلى قوة أداء اليورو والمشاكل المحتملة التي قد يتعرض لها سوق العمل، وكذلك سياسة الانتظار والترقب التي أكد الاحتياطي الفيدرالي التزامه بها وتحمله لسنوى التضخم فوق 2 % لفترة من الوقت، كل تلك العوامل تدفع باتجاه زيادة مخاطر ضغوط الأسعار التي قد تصبح أكثر رسوخا بصفة دائمة. وبدأت تلك المخاوف تلقي بظلالها على الدولار الأمريكي، الذي تراجع بنسبة 4 % تقريبا منذ أواخر مارس على أساس السعر المرجح للتبادل التجاري. منطقة اليورو تشهد ركودا مزدوجا انخفض الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو في الربع الأول من عام 2021 بنسبة 0.6 % مقارنة بالربع السابق في ظل مواجهة دول الاتحاد الأوروبي لوجة جديدة من تفشي الفيروس. وساهم ذلك في ترسيخ الركود المزدوج على مستوى المنطقة، بعد تسجيل تراجع بنسبة 0.7 % في الربع الرابع من عام 2020. وتشير المؤشرات إلى عودة الاقتصاد إلى تسجيل نمو في الوقت الحالي، وإن كان بوتيرة بطيئة إلى حد ما، وقد ساهم في تعزيز ذلك أيضا طرح برامج اللقاحات التي بدأت تكتسب زخما في الأونة الأخيرة. وارتفعت قراءة مؤشر مديري المشتريات المركب إلى 53.8 في أبريل، بفضل انتعاش القطاع الصناعي، إلا أن قطاع الخدمات بدأ يحرز تقدما بسيطا ويتجه مجددا نحو النمو على الرغم من توقعات باستفادته من تخفيف قيود الإغلاق. وكما هو الحال في الولايات المتحدة، بدأت الشركات الشكوى من زيادة التكاليف وارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين إلى 1.6 % على أساس سنوي في أبريل بعد أن كان في المنطقة السلبية. بنهاية العام الماضي، إلا أنه نظرا لمناخ النمو الأقل انتعاشا مقارنة بالولايات المتحدة، وببقاء معدل التضخم دون المستوى المستهدف البالغ 2 % تقريبا (مقابل 4.7 % في

معدل النمو بسهولة إلى تلك المستويات في الربع الثاني (على الرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي ما يزال أقل من المسار المتوقع قبل انتشار الجائحة). وعلى الرغم من ذلك، ما يزال تعافي سوق العمل يسير بوتيرة بطيئة إلى حد ما، إذ تم إضافة 266 ألف وظيفة (0.2 %) في أبريل وسط شكوك بأن مزايا البطالة المؤقتة قد تثبط عودة بعض الأفراد إلى العمل - وهي المزايم التي رفضتها وزيرة الخزانة جانيت يلين. ومن المقرر أن تتسارع وتيرة نمو الوظائف في الأشهر المقبلة طالما استمر الانتعاش على المسار الصحيح، إلا أن ذلك الوضع قد يستمر حتى عام 2022 أو لفترة أبعد من ذلك قبل استعادة نحو 8 ملايين وظيفة فقدت بسبب الجائحة. وسوف يتم مراقبة الطاقة الانعاجية الفاتضة على صعيدي الإنتاج وسوق العمل من كئيب بسبب تداعياتها على التضخم، والذي تتزايد المخاوف بشأنه في الوقت الحالي. إذ ارتفع تضخم مؤشر أسعار المستهلكين إلى أعلى مستوياته المسجلة منذ أكثر من 12 عاما بوصوله إلى 4.2 % على أساس سنوي في أبريل مقابل 2.6 % في مارس، فيما يعد أعلى بكثير من التوقعات. ويعزى النمو الكبير في التضخم جزئيا إلى انخفاضه في فترة المقارنة - لا سيما قطاع الطاقة - مما يعكس انخفاض الأسعار قبل عام مع بدء تداعيات الجائحة. إلا أنه على الرغم من ذلك، فإن معدلات النمو الشهرية ما زالت ترتفع بشدة، ووصل معدل التضخم الأساسي، الذي يستغني أسعار المواد الغذائية والطاقة، إلى أعلى مستوياته المسجلة منذ عام 1996 بوصوله إلى 3.0 %. وبواصل الاحتياطي الفيدرالي وصف تلك الضغوط بأنها مؤقتة، مما يعكس كل من التأثيرات الأساسية وعدم الاتساق المؤقت ما بين الطلب والعرض الذي سيلاشي مع مواصلة فتح أنشطة الاقتصاد. إلا أن التزامن ما بين تسارع وتيرة النمو

تراجع الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو هامشيا رغم ظهور علامات الانتعاش مع تلاشي الموجة الأخيرة من الفيروس

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ "الوطني" أنه في الوقت الذي تشير فيه آفاق النمو الاقتصادي إلى تسجيل انتعاش قوي خلال هذا العام، فإن المؤشرات الأساسية ما تزال متباينة في ظل ارتفاع حالات الإصابة بفيروس كورونا في كافة أنحاء العالم خلال شهر أبريل الماضي، بصدارة الهند، مما يتناقض مع التفاؤل المتزايد واستمرار إجراءات إعادة فتح الأنشطة الاقتصادية في الولايات المتحدة وأوروبا بفضل تراجع حالات الإصابة بالفيروس وتسارع وتيرة برامج اللقاحات. وفي الولايات المتحدة على وجه الخصوص، تحول اهتمام السوق نحو التضخم، الذي ارتفع في أبريل نتيجة للنمو القوي والضغوط الناتجة عن إعادة فتح أنشطة الأعمال، مما أدى إلى طرح تساؤلات حول مدى استمرار الاحتياطي الفيدرالي في تطبيق سياساته التيسيرية الحالية. من جهة أخرى، فقد أدت تلك المخاطر إلى إضعاف أسواق الأسهم في بداية شهر مايو ودفعت عائدات السندات المرجعية نحو الارتفاع. وفي غضون ذلك، شهد سعر مزيج خام برنت مكاسب قوية في أبريل نتيجة للضغوط التي فرضها الانتعاش الاقتصادي قبل أن تتراجع الأسعار مجددا على خلفية إمكانية تخفيف العقوبات المفروضة على إيران، مما سيساهم في زيادة الإمدادات. نمو قوي للاقتصاد الأمريكي تسير آمال حدوث انتعاش اقتصادي سريع في الولايات المتحدة على المسار الصحيح، وذلك بدعم من ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من عام 2021 بنسبة 6.4 % على أساس سنوي وبما ينماشى إلى حد كبير مع التوقعات. إذ سجل الاستهلاك الخاص أداء قويا (+ 6.3 %) في ظل إعادة فتح أنشطة الأعمال وتدابير التحفيز الاقتصادي والطلب المكبوت وكذلك زيادة الثقة بفضل طرح اللقاحات. كما سجل الاستثمار الخاص أداء قويا (+ 10.1 %) مما يعكس ازدهار سوق العقار. وأصبح مستوى الناتج المحلي الإجمالي الآن أقل من مستويات ما قبل الجائحة بنسبة 1 % فقط، مما يعني أنه نظرا للقراءة الجيدة لأحدث المؤشرات قد يصل



تضخم أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة الأمريكية